

قياس مدى فعالية إجراءات الرقابة المصرفية في مكافحة عمليات غسل الأموال
دراسة ميدانية على البنوك التجارية السعودية
**The Efficiency of Banking Supervision in the anti-money Laundering
Measures**
A Field Study on the commercial banks of Saudi Arabia

د. عبدالشكور عبدالرحمن موسى الفراء .
المملكة العربية السعودية _ جده

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية إجراءات الرقابة المصرفية في البنوك التجارية السعودية التي تمارس نشاطها في المملكة العربية السعودية في مكافحة عمليات غسل الأموال، واستخدم الباحث الاستبانة لجمع بيانات الدراسة، كما استخدم المنهج الوصفي التحليلي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة، واختبار One-sample T.test باستخدام برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الإجتماعية (SPSS) في تحليل بيانات الدراسة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: أن البنوك التجارية السعودية تطبق إجراءات الرقابة المصرفية اللازمة حسب تشريعات مؤسسة النقد العربي السعودي، تهتم بتدريب وتأهيل الموظفين بفعالية مما يساعد في مكافحة عمليات غسل الأموال، وأن موظفي البنوك التجارية السعودية لديهم الخبرة الكافية في متابعة واكتشاف العمليات المشبوهة التي تحدث وضبطها والإبلاغ عنها. ومن أهم توصيات الدراسة: ضرورة تعاون البنوك التجارية السعودية مع الجهات الرقابية ذات الصلة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لمكافحة عمليات غسل الأموال، ضرورة تطوير التشريعات والقوانين الخاصة بغسيل الأموال بشكل دوري نظراً لتطور الوسائل المتبعة في جرائم غسل الأموال. **الكلمات المفتاحية:** البنوك التجارية السعودية، الرقابة المصرفية، غسل الأموال، المملكة العربية السعودية.

ABSTRACT

This study aims is to identify the impact of the application of banking supervision procedures in Saudi Commercial banks activity in the Kingdom of Saudi Arabia.

In order to achieve the objectives of the study and hypotheses, the methodology adopted by the researcher is using the questionnaire, as main tools for collecting the relevant data and information and the researcher used the descriptive analysis method, the use of averages, standard deviations, and degree, One-sample T.test using the statistical program (SPSS) to reach the results.

The main findings of this study are: The Saudi Commercial banks apply the necessary banking supervision procedures in accordance with SAMA legislation, and they are concerned with training and qualifying staff

effectively which helps in combating money laundering operations, the staff of Saudi Commercial banks have sufficient experience in the discovery and follow-up of suspicious transactions that occur tuned and reporting.

The study also concluded a number of recommendations, the most important of which are: The need for Saudi Commercial banks to cooperate with the relevant regulatory bodies at the local, regional and international level to combat money laundering operations, the need to develop legislations and laws for money laundering periodically in view of the development of methods used in money laundering crimes.

Key words: Saudi commercial banks, banking supervision, money laundering, Saudi Arabia.

المقدمة:

أدى التطور العلمي الذي يشهده عصرنا الحالي إلى حدوث تطورات تقنية متسارعة في نظم المعلومات والاتصالات كان لها تأثير على مختلف نواحي الحياة، والجريمة هي إحدى الصور ذات صلة وطيدة بهذا التطور، حيث ظهر العديد من الجرائم التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقنية العلمية الحديثة مثل جرائم الحاسوب وجرائم التجارة الإلكترونية عبر شبكات الإنترنت وجرائم سرقة الأموال والثراء غير المشروع، وابتكار أساليب جديدة ومتطورة لإخفاء مصدر الأموال. وتعتبر عمليات غسيل الأموال Money Laundering أخطر جرائم عصر الاقتصاد الرقمي والتحدي الكبير لمؤسسات المال والأعمال، وهي كذلك اختبار لقدرة القوانين والتشريعات على تحقيق فعالية مواجهة هذه العمليات ومكافحة أنماطها المستجدة.

تطورت أساليب الإحتيال حتى أصبحت الدول عاجزة عن مواجهة هذه الجرائم المالية منفردة، وقد وصل التنافس الاقتصادي والمالي عند البعض إلى ابتكار أساليب ملتوية للوصول إلى غاياتهم غير الشريفة بصرف النظر عن أخلاقيات التعامل ومصحة الأفراد والأنظمة الاقتصادية التي تتبعها وبذلك يستطيع هؤلاء الحصول على مبالغ مالية طائلة ذات مصدر غير مشروع. وقد أدرك المجتمع الدولي خطورة الآثار السلبية التي تخلفها عمليات غسيل الأموال على الإقتصاد الوطني وتهديدها للمجتمع الدولي بأسره، مما أدى إلى توالي الجهود الدولية والإقليمية التي تبذل للحد من هذه الظاهرة والسيطرة عليها وضبط المسؤولين عنها ومعاقبتهم من خلال إصدار عدة اتفاقيات دولية تهدف إلى التصدي لهذه الظاهرة من خلال التشديد على جميع الدول للرقابة على البنوك وتحديث القوانين والتشريعات والأنظمة بما يجعلها قادرة على تفعيل مكافحة عمليات غسيل الأموال على المستوى المحلي والتعاون مع مختلف الدول عبر قنوات ثنائية وإقليمية ودولية.

مشكلة الدراسة:

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات وأقدمها ظهوراً وأكثرها إنتشاراً وتنوعاً. وتعد العمليات والخدمات المصرفية المتعددة والمتنوعة التي تقوم بها البنوك مثل فتح الحسابات، عمليات الإيداع والسحب، فتح الاعتمادات، إصدار خطابات الضمان، تحويل الأموال، وغيرها من العمليات. أداة رئيسة في عمليات غسيل الأموال حيث يقوم الغاسلون باتخاذها بوصفها قنوات رئيسة تمر عبرها تلك العمليات. وقد إنعكس هذا التعدد والتنوع على تنوع أساليب غسيل الأموال عبر البنوك والتي تقدم خدماتها المصرفية من خلال تقنيات مصرفية بالغة التعقيد وبطريقة سريعة ومتطورة مما يُحتم على البنوك وضع إجراءات رقابية تكفل مكافحة عمليات غسيل الأموال والحد منها. وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1. ما مدى فعالية إجراءات الرقابة المصرفية المطبقة في البنوك التجارية السعودية التي تزاول نشاطها في المملكة العربية السعودية.

2. ما مدى إهتمام البنوك التجارية السعودية بتدريب وتأهيل الموظفين على برامج مكافحة غسل الأموال.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها العلمية كونها مساهمة في معالجة قضية تهتم النشاط المالي بصفة عامة والنشاط المصرفي على وجه الخصوص، حيث تتناول ما هية عمليات غسل الأموال ومراحل وأساليبه، والجهود الدولية والسعودية لمكافحة، كما تساهم في بيان أهمية تطبيق وتفعيل إجراءات الرقابة المصرفية في مكافحة عمليات غسل الأموال. وتكتسب الدراسة أهميتها العملية من خلال التعرف على مدى فعالية إجراءات الرقابة المصرفية المطبقة في البنوك التجارية السعودية التي تمارس نشاطها في المملكة العربية السعودية، ويتوقع الباحث أن تساهم في رفع الوعي لدى متخذي القرارات في البنوك التجارية السعودية بأهمية مكافحة عمليات غسل الأموال بالعمل على تطوير إجراءات الرقابة المصرفية بصورة مستمرة ومواكبة للتطورات التقنية في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

1. دراسة مفهوم غسل الأموال ومراحل وأساليبه والجهود المحلية والدولية لمكافحته.
2. التعرف على مدى التزام البنوك التجارية السعودية التي تزاوّل نشاطها في المملكة العربية السعودية بإجراءات وسياسات الرقابة المصرفية لمكافحة عمليات غسل الأموال.
3. التعرف على فعالية إجراءات وسياسات الرقابة المصرفية المطبقة في البنوك التجارية السعودية.
4. التعرف على فعالية إجراءات الرقابة المصرفية ذات الصلة بتدريب وتأهيل الموظفين على برامج مكافحة عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية السعودية.

فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فقد تمت صياغة فرضياتها على النحو التالي:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك التجارية السعودية إجراءات وسياسات الرقابة المصرفية العامة وبين مكافحة عمليات غسل الأموال.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدريب موظفي البنوك التجارية السعودية على برامج مكافحة عمليات غسل الأموال وبين مكافحة عمليات غسل الأموال.

منهجية الدراسة:

إتساقاً من أهداف الدراسة وفرضياتها قام الباحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي القائم على المسح الميداني بالاعتماد على الكتب والدوريات والشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) والدراسات السابقة في الإطار النظري، كما قام الباحث بإعداد استبانة حول مدى فعالية إجراءات وسياسات الرقابة المصرفية المطبقة في البنوك التجارية السعودية التي تزاوّل نشاطها في المملكة العربية السعودية في مكافحة عمليات غسل الأموال، واستخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الإجتماعية والذي يعرف إختصاراً ببرنامج (SPSS) في تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة:

- فعالية إجراءات وسياسات الرقابة المصرفية العامة.
 - فعالية إجراءات الرقابة المصرفية ذات الصلة بتدريب وتأهيل الموظفين على برامج مكافحة عمليات غسل الأموال.
- المتغير التابع: مكافحة عمليات غسل الأموال.

الدراسات السابقة:

تطرق مجموعة من الدراسات سابقة الإنجاز إلى مواضيع شبيهة بموضوع هذه الدراسة، وتتمثل المهمة منها في الآتية:

دراسة : حسين (2018).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة غسل الأموال ودور الجهاز المصرفي في العراق في مكافحته، والمراحل التي تمر بها، ومدى تأثيرها السلبي على الإقتصاد الوطني، ودور المصارف العراقية في مكافحة غسل الأموال، والتعرف على الوسائل المستخدمة في ظاهرة غسل الأموال. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن البنوك أصبحت الوسيط والملاذ الآمن الذي تنمو فيه وتتكاثر عمليات غسل الأموال ولاسيما عندما تجد تلك الأموال القدرة من السرية المصرفية ما يمنع أي جهة من الإطلاع على حسابات الزبائن، وأن عمليات غسل الأموال تؤدي إلى إفساد العاملين في البنوك بل والسيطرة على البنوك نفسها، وأن عمليات غسل الأموال إرتبطت بالجريمة المنظمة التي تدر على مرتكبيها أموالاً هائلة، وأنها تؤدي إلى زعزعت الإقتصاد الوطني والدولي وتؤدي إلى حدوث هزات في الأسواق المالية مما يؤدي إلى إنهيارها.

دراسة : محمد (2017).

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة غسل الأموال، والتعرف على كيفية استغلال المصارف في تمرير عمليات غسل الأموال، والجهود المبذولة لمكافحة غسل الأموال، وبيان المؤشرات الاسترشادية للتعرف على العمليات المشبوهة. وقد أجريت هذه الدراسة على عدد من المصارف العراقية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن العبء الأكبر لظاهرة غسل الأموال يقع على عاتق المصارف التي تُعد القناة الرئيسية التي يصب فيها غاسلوا الأموال أموالهم لا سيما في ظل قوانين السرية المصرفية، عدم توخي الدقة في اختيار الموظفين الأمناء يساعد على دخول الأموال المشبوهة إلى المصارف، ضعف النظام التقني المصرفي يساعد غاسلوا الأموال على استغلال هذه المصارف في أعمالهم لسهولة اختراق أنظمتها التقنية.

دراسة : أوريدة، وحمزة (2017).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأجهزة التي وضعتها الجزائر لمكافحة غسل الأموال، والتعرف على الجهود المبذولة دولياً لمكافحة جريمة تبييض الأموال من خلال الاتفاقيات والقوانين الدولية المبرمة. وتوصلت الدراسة إلى أن جريمة تبييض الأموال أكبر صور الجرائم المستفحلة في مجتمعنا اليوم التي تمس أمنة ورفاهه الإقتصادي لهذا ارتأى المجتمع الدولي إلى مكافحتها، تولي الجزائر اهتماماً واضحاً لوضع حد لهذه الظاهرة ومكافحتها وذلك عن طريق إصدار عدة قوانين وإنشاء أجهزة متخصصة هدفها مراقبة ومكافحة هذه الظاهرة، وأنه بالرغم من أهمية الاتفاقيات الدولية والقوانين المختلفة إلا أنها لم تستطع محاصرة ظاهرة تبييض الأموال والقضاء عليها نظراً لتحجج البنوك بمبدأ السرية وعدم الإخطار عن العمليات المالية المشبوهة.

دراسة : السليماني (2016).

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل الإجتماعية الدافعة إلى تنامي جريمة غسل الأموال في المجتمع العماني، ومحاولة التعرف على تداعيات هذه الجريمة والكشف عن مصادر الأموال غير المشروعة المستخدمة في عمليات غسل الأموال، والتعرف على العوامل الدافعة إلى إرتكاب هذه الجريمة والكشف عن إنعكاساتها الإجتماعية على المجتمع، والتعرف على المعوقات الوظيفية سواء على المستوى الحكومي أو القطاع الخاص في مواجهة جريمة غسل الأموال في المجتمع العماني. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن المشكلات الإجتماعية والصراع على الوظائف العليا والفقير تؤثر على بعض أفراد المجتمع مما يدفعهم إلى اللجوء إلى عمليات غسل الأموال وتوظيفها في الأسواق المالية كواجهة للهروب من الملاحقات القانونية مستغلين بعض الثغرات القانونية، إنتشار الأساليب التقليدية في غسل الأموال غير المشروعة في

المجتمع العماني مثل إخفاؤها في المنزل أو لدى أحد الأقارب، الأساليب المصرفية المتبعة في جريمة غسل الأموال غالباً ما تتم بالتعامل النقدي أكثر من الشيكات، وأن المعاملات المالية التي يتم بها غسل الأموال تقوم على إيداعات أو تحويلات نقدية، قلة إعداد الدورات التدريبية لمكافحة جريمة غسل الأموال للعاملين في القطاع المصرفي، وجود ثغرة في النسق القانوني لمكافحة غسل الأموال مما مكن غاسلي الأموال من الإفلات من الجزاءات.

دراسة : رشيد، وعبدالقادر (2016).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة غسل الأموال في العراق والعوامل التي أدت إلى تنامي جريمة غسل الأموال والآثار الاجتماعية لها. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: التعقيد والفساد الإداري واستغلال الوظيفة من أهم مسببات غسل الأموال، أن عملية غسل الأموال ظاهرة عالمية وخاصة بعد التقدم التكنولوجي الكبير وشيوع التجارة الإلكترونية حيث تتم عمليات غسل الأموال بسرية مما يصعب ملاحقة مرتكبيها، هناك أنشطة متعددة لمصادر الأموال القذرة حيث تعتبر في العراق جريمة الفساد الكبرى لأنها مرتبطة بصفقات المقاولات والتوكيلات التجارية للشركات العالمية بمختلف جنسياتها وشركات الواجهة الوهمية وتهريب العملة الصعبة والسوق السوداء والمخدرات، التنافس بين المصارف لجذب الزبائن بغية رفع معدلات الأرباح للمصارف أدي إلى تشجيع بعض موظفي البنوك وأصحابها إلى التستر على العمليات المالية والمصرفية ذات المصادر غير المشروعة، ومن آثارها الاجتماعية نجاح أصحاب الدخل غير المشروع في الانتفاع بحصيلة الجريمة مما يؤدي إلى صعودهم على قمة الهرم الاجتماعي والسياسي والوظيفي وبالتالي إهتزاز القيم الاجتماعية.

دراسة : زين الدين (2014).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور البنوك في مكافحة ظاهرة غسل الأموال دراسة حالة الجزائر، والوسائل والأساليب المحلية والعالمية التي تشجع هذه الظاهرة، وإبراز أحدث التقنيات التي يستعملها غاسلوا الأموال لتهريب أموالهم، ومعرفة أسباب اللجوء إلى مثل هذه العمليات والآثار الناجمة عنها، والكشف عن حجم عمليات غسل الأموال، ومعرفة دور البنك وأهميته في مواجهة هذه الظاهرة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: تعتبر ظاهرة غسل الأموال ظاهرة خطيرة حيث تشكل مجموعة العمليات التي يقوم بها أصحاب الأموال المشبوهة لإخفاء المصدر غير الشرعي لأموالهم، تتنوع وتتعدد أساليب عمليات غسل الأموال تبعاً لتغير الزمان والمكان والظروف المحيطة بكل عملية، أن الإنفتاح الاقتصادي وبرامج العولمة التجارية تفتح آفاقاً جديدة ربما ينجح غاسلوا الأموال في الاستفادة منها وبالتالي يصبح سهلاً إنتقال الأموال من بلد لآخر، تكون مصادر الأموال المغسولة نابعة في أغلبها عن أنشطة غير شرعية أهمها الإتجار بالمخدرات، تتسم عمليات غسل الأموال بسرعة الإنتشار الجغرافي في ظل العولمة وأصبحت لاتقف عند حدود معينة.

دراسة : الساعدي (2014).

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم ظاهرة غسل الأموال وطرق مكافحتها والتعرف على مدى توفر القوانين والتشريعات اللازمة التي تجرم ظاهرة غسل الأموال في ليبيا، وكذلك التعرف على مدى إدراك موظفي المصارف التجارية واكتشافهم لعمليات غسل الأموال ومدى وعيهم بالآثار السلبية لها، والتشريعات والقوانين الموجودة لمكافحة هذه الظاهرة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن هناك إدراك لدى موظفي المصارف التجارية بخطورة هذه العمليات على القطاع المصرفي والاقتصادي ككل، هناك عدد من التشريعات والقوانين التي أصدرت من قبل المصرف المركزي الليبي تنص على مكافحة هذه الجريمة والحد من آثارها السلبية، هناك التزام كامل من المصارف الليبية بتدريب وتأهيل الموظفين لمعرفة الأضرار الناتجة عن هذه الظاهرة واكتساب المهارات اللازمة لمعرفتها وتفاديها.

دراسة : بوسعيد (2013).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور القطاع المصرفي في مكافحة جريمة تبييض الأموال في الجزائر، والتدابير الوقائية التي فرضتها السلطة التشريعية على القطاع المصرفي لمكافحة عمليات تبييض الأموال، والتعرف على دور الهيئات الرقابية لمكافحة تبييض الأموال، ومعرفة المعوقات التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية في مكافحتها لتبييض الأموال. ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة. أن جريمة تبييض الأموال جريمة إقتصادية بالدرجة الأولى وإجتماعية بالدرجة الثانية يستخدم فيها المجرمون مختلف الأساليب التقليدية والتقنيات الحديثة، أن مواجهة عملية تبييض الأموال تتطلب تخصصاً عالياً ودراية بالإجراءات والآليات المتعلقة بتداول الأموال وعمل المصارف، أن مجرد وضع النصوص أو تجريم هذه الظاهرة غير كاف لوحده للقول بأن هذه الظاهرة قد تم القضاء عليها أو الحد منها بل لابد من تفعيل دور القطاع المصرفي والمالي للدولة، غياب الإحصائيات الدقيقة لهذه الظاهرة يقلل من إمكانية إجراء بحوث ودراسات موضوعية ومفيدة، إن الاحتياطات التي وضعها المشرع للوقاية من تبييض الأموال ما زالت تُعد بسيطة إلى حد ما بالنظر إلى التطورات التقنية والتكنولوجية المستخدمة في هذه الجريمة، ضرورة رقابة حركة الأموال والإبلاغ عن العمليات المشبوهة.

دراسة : القاضي، وآخرون (2012).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على علاقة البنوك بجريمة عمليات غسل الأموال في الأردن من خلال التعرف على مفهوم جريمة غسل الأموال ونشأتها والتطور التاريخي لها، والمراحل التي تمر بها، والوسائل والطرق المستخدمة في تنفيذها، والآثار التي تسببها على النواحي الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، والوسائل التي يمكن استخدامها لمكافحتها. ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة. وجود علاقة قوية بين جريمة غسل الأموال من جهة والفساد المالي والإداري من جهة أخرى، تساعد عمليات غسل الأموال المنظمات الإجرامية في إلحاق الضرر بالهياكل الإقتصادية والتجارية والمالية، ساعدت التكنولوجيا المصرفية المتطورة والبنوك الإلكترونية في انتشار عمليات غسل الأموال، تتمثل عمليات غسل الأموال في إعادة تدوير الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة في مجالات وقنوات استثمار شرعية بهدف إخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال.

دراسة : جميل (2011).

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الآثار الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لظاهرة غسل الأموال ومصادر الأموال غير المشروعة لهذه الظاهرة والدور الذي تلعبه المصارف في مكافحتها في العراق. ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة. وجود نقص في الضوابط التي تعطي المسؤول أو الموظف الحق في الاستفسار عن مصادر الأموال والعمليات المصرفية، تساهم الخدمات الحديثة التي تقدمها المصارف (بنوك الإنترنت، الخدمات المصرفية الإلكترونية) في استغلالها لتنفيذ عمليات غسل الأموال، هناك نقص في البرامج التدريبية للموظفين لزيادة معرفتهم بالأنماط الجديدة لعمليات غسل الأموال وكيفية التصدي لها، إنحصار أدلة مكافحة التوجيهية في فئة الإدارة العليا وعدم تعميمها على كافة الموظفين، يؤدي غسل الأموال إلى حدوث خلل في توزيع الدخل القومي وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء كما يؤدي إلى عدم وجود استقرار إجتماعي وحدث اضطرابات إجتماعية وسياسية.

دراسة : القضاة (2010).

هدفت هذه الدراسة إلى بيان وسائل عمليات غسل الأموال في المؤسسات البنكية في الأردن وامكانية وقوع البنوك الأردنية في معادلة يكون ناتجها الوصول إلى تحقيق نتيجة ناجحة في إتمام عمليات غسل الأموال، كما تطرقت هذه الدراسة إلى دور موظفي البنوك الأردنية في كشف عمليات غسل الأموال والتصدي لها. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة عدم الأخذ بعين الاعتبار في معظم حالات تعيين الموظفين بالبنوك الأردنية وجود الخبرة الكافية التي

تمكنهم من رصد حالات عمليات غسل الأموال وكفها بسهولة وهذا ما يستغله غاسلوا الأموال لتتمرير عملياتهم.

دراسة : الهيتي (2010).

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة ظاهرة غسل الأموال من حيث مراحلها ومؤثراتها ومخاطرها وكيفية مواجهتها باعتبارها تشكل جزءاً كبيراً من الإقتصاد الخفي، أجريت هذه الدراسة على مجموعة من البلدان المختارة (إيطاليا، فرنسا، كندا، بريطانيا، أستراليا، النمسا، بلغاريا، الدنمارك، فنلندا) للفترة من (1989-2008). ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة. هناك علاقة وثيقة بين عمليات غسل الأموال ووجود الإقتصاد الخفي ولا يمكن الكلام عن أي منهما بمعزل عن الآخر، أن المعاهدات والإتفاقيات والمؤتمرات عملت على إرغام الدول على مواجهة هذه الظاهرة ، تطور حجم الدخول في تلك الدول ولكن بمعدلات متباينة، عدم قدرة تلك الدول في السيطرة على الزيادة في حجم عمليات غسل الأموال يعني عدم جدوى التشريعات وعدم جديتها في تطبيقها لأنها تستفيد من هذه العمليات.

دراسة : Natalya, (2009)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تشريعات مكافحة غسل الأموال التي أنشأتها الهيئة الروسية المنظمة للمؤسسات المالية وذلك بهدف اختبار مدى امتثال البنوك لها، واستخدمت الدراسة التحليلات المقارنة استناداً إلى البيانات التي جمعت من دراسة معمقة للتشريع المنظم للمؤسسات المالية (البنوك)، فضلاً عن المقابلات التي أجريت مع الممارسين ورصد الممارسات المصرفية ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة. أن الممارسة أظهرت عدم امتثال المؤسسات المالية لقواعد مكافحة غسل الأموال، كما أثارت الدراسة أسئلة حول عدم رغبة أو قدرة المؤسسات المالية على الامتثال للقواعد النازمة لعمليات غسل الأموال والإلتزام بها.

دراسة : Dan, (2009)

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير تكاليف تنفيذ قوانين مكافحة غسل الأموال في السويد، واعتمدت هذه الدراسة على إجراء المقابلات مع عينة من موظفي البنوك والإحصاءات المصرفية، وتوصلت الدراسة إلى أن التكاليف التي تتكبدها البنوك في السويد تبلغ (400) مليون كراون سويدي، وأن هناك نقص كبير في الأنظمة القانونية السويدية ، فعلى سبيل المثال لا تمتلك المصارف الحق في تجميد الأموال في الصفقات المشبوهة.

دراسة : Sanusi, (2008)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم غسل الأموال وفقاً للشريعة الإسلامية والأساليب المستخدمة في عمليات غسل الأموال، إعتمدت الدراسة على البيانات الأولية التي تم الحصول عليها من مصادر الشريعة الإسلامية المختلفة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن الإسلام أولى إهتماماً كبيراً للنظام المالي والإقتصادي ، كما نهى عن الإستهلاك غير المبرر واختلاس الأموال لأنها تخلق طبقة طفيلية في المجتمع.

دراسة : Mitch et al, (2007)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الآثار النقدية للقيود الجديدة المفروضة من قبل فريق العمل المالي (FATF) بشأن غسل الأموال، حيث وضعت مجموعة العمل المالي (25) معياراً بناءً على التوصيات الأربعون (49 حالياً) لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد تم وضع ما مجموعة (23) دولة على قائمة الدول والأقاليم غير المتعاونة لعدم تحقيق معظم هذه المعايير بتشديد إضافي أو تنظيم الصناعة المصرفية السرية والمالية في هذه البلدان، وقد بدأت الدول التي تنظم القطاعات المصرفية والمالية بوضع قيود على درجة السرية بسن قوانين أكثر صرامة للسرية وإغلاق الثغرات الموجودة في القوانين الحالية، وقد استخدمت الدراسة نموذجاً نظرياً يقدم الحسابات السرية لفحص أثر تغيير قوانين السرية على الودائع وأسعار الفائدة وتراكم الأموال والائتمان، ووجدت الدراسة ثلاث مجموعات مختلفة من النتائج مقبولة اعتماداً على ردود فعل البنوك فيما يتعلق بحجم الودائع لديها.

دراسة : (Vaithilingam and Nair, 2007)

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العوامل التي تدعم انتشار غسيل الأموال، وقد استخدمت الدراسة الأسلوب التجريبي لدراسة العلاقة بين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونوعية رأس المال البشري وكفاءة الإطار القانوني والسلوك الأخلاقي للشركات والقدرة على الابتكار في انتشار غسيل الأموال في الدول المتقدمة والدول النامية، وتوصلت الدراسة إلى أن الإطار القانوني الفعال مع إدارة الشركات قد خفض انتشار غسيل الأموال ، وأن قدرة الابتكار العالية تسهم سلباً في انتشار أنشطة غسيل الأموال.

التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة العديد من العناصر الرئيسية والثانوية المرتبطة بظاهرة غسيل الأموال، ودور البنوك في مكافحة هذه الظاهرة، وظاهرة الإقتصاد الخفي وغسيل الأموال، والآثار الإقتصادية والإجتماعية لظاهرة غسيل

الأموال ومكافحتها، وتتشابه هذه الدراسات السابقة مع هذه الدراسة في التطرق للإطار العام المشكل لجريمة غسيل الأموال والإهتمام بمكافحتها.

وتأتي هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة وقد تميزت هذه الدراسة عن غيرها كونها تركز على دور البنوك التجارية السعودية بما لديها من تقنيات مصرفية متطورة وإجراءات وسياسات رقابية للوقاية من عمليات غسيل الأموال والكشف عنها ومكافحتها.

1/ الإطار النظري:

1/1: مفهوم غسيل الأموال:

أصبح غسيل الأموال من المفاهيم التي نالت إهتمام صانعي السياسات الإقتصادية والمالية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، هناك العديد من التعاريف لغسيل الأموال نظراً لتعدد مصادر الأموال غير المشروعة وتنوع طرق ووسائل الغسيل وتباين وجهات النظر.

يعرف غسيل الأموال بأنه كل معاملة مصرفية هدفها إخفاء أو تغيير هوية وأصل الأموال المتحصل عليها بأساليب غير شرعية وغير قانونية عن ارتكاب إحدى الجرائم حتى تظهر وكأنها مصادر مشروعة (حسين، 2008، ص2). هو كل من يحاول أن يدير تعامل مالي يوظف عائدات بطريقة ما لنشاط غير قانوني عارفاً بأن المال المستخدم هو عائدات بطريقة ما لنشاط غير قانوني عارفاً بأن هذه الوسيلة النقدية أو المال يمثل عائدات بطريقة ما لنشاط غير قانوني (حجازي، 2007، ص10). يقصد بغسيل الأموال تحويل ونقل الأموال التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة أو المتهربة من الإلتزامات القانونية إلى شكل أو أشكال أخرى من أشكال الإحتفاظ بالثروة للتغطية على مصدرها والتجهيل به (عبود، 2007، ص29).

عُرف غسيل الأموال بأنه: تحويل الممتلكات أو إحالتها مع العلم بأنها عائدات فعل إجرامي لغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات أو مساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب الجرم الأصلي على الإفلات من عواقب سلوكه وإخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو الحقوق أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها مع العلم بأن تلك الممتلكات هي عائدات فعل إجرامي واكتشاف الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع العلم وقت تلقيها بأنها عائدات فعل إجرامي (محمد، 2017، ص259).

تتضمن عملية غسيل الأموال سلسلة من الصفات المتعددة والمتخصصة تهدف إلى تمويه مصدر الأصول المالية

بحيث يمكن استخدام هذه الأصول وكأنها أموال شرعية ناتجة عن مصادر عمليات تجارية مشروعة (Agarawal)

(And Agarawal, 2005, p.772).

يُعرف الباحث غسيل الأموال بأنه عملية تنتقل عبر الحدود الدولية يلجأ إليها من يعمل بالتجارة في أنشطة غير مشروعة لإخفاء حقيقة الأموال المتحصلة من طرق غير مشروعة وإعادة

توظيفها مستعيناً بوسطاء وسرية حسابات البنوك واستخدام التقنيات المختلفة لإدخالها في النظام المصرفي وإضفاء الشرعية عليها بشكل يحصن أصحابها من المساءلة القانونية.

2/1: مراحل غسيل الأموال:

تمر عمليات غسيل الأموال بمراحل متدرجة من حيث الدرجة والتعقيد فكل مرحلة من هذه المراحل تمهد للمرحلة اللاحقة عليها حتى يتم الوصول إلى المرحلة النهائية التي يكون فيها المال قد إنقطعت صلته تماماً عن أصله

الإجرامي (برواري، 2010، ص37)، وأخيراً يتم دمجها في النظام المالي القانوني بعد أن اكتسبت هذه الأموال ظاهرياً الطابع الشرعي والقانوني (Wasseman, 2002, p.9).

1/2/1: مرحلة الإيداع أو الإحلال. Placements

وتسمى مرحلة التمهيد أو الإعداد للغسل بحيث يتم التخلص من الأموال المتحصل عليها من النشاط الإجرامي بعدة أساليب من بينها إيداعها في أحد المصارف أو إحدى المؤسسات المالية غير المصرفية أو شركات تداول الأوراق المالية سواء أكان في الداخل أم الخارج، وتعد هذه المرحلة من أصعب وأخطر المراحل بالنسبة لغاسلي الأموال وتكون أكثر عرضة للكشف من جانب الجهات الرقابية من خلال المستندات والبيانات المسجلة بشأنها في المؤسسات المالية (سليمان، 2008، ص9). يتم إدخال الأموال المتحصل عليها من الأنشطة غير المشروعة والتي تكون على شكل نقود سائلة بإدخالها في النظام المصرفي من خلال إيداع مبالغ صغيرة ومتعددة في عدد مختلف من الحسابات في مصرف واحد وأكثر في الداخل أو في الخارج وتجميعها بعد ذلك مصرفياً في حساب واحد بطريقة لا تثير الكثير من الشبهات فتمتى نجحت ودخلت إلى المصرف فمن الصعوبة كشفها لاحقاً (الخريشة، 2006، ص48).

يرى الباحث أن هذه المرحلة من أصعب وأخطر مراحل عملية غسيل الأموال بالنسبة للقائمين بها حيث تكون الأموال القذرة عرضة لاكتشاف مصدرها غير المشروع وبالتالي اكتشاف النشاط الإجرامي أو تتبع آثاره من خلال إمكانية التعرف على مودعي الأموال وعلاقتهم بمصدرها.

2/2/1: مرحلة التمويه (التغطية). Layering

تسمى هذه المرحلة بمرحلة التجميع أو التعقيم وتهدف هذه المرحلة إلى قطع الصلة بين الأموال موضوع الغسل وأصلها غير المشروع ليصعب تعقبها وتحديد مصدرها من خلال إجراء مجموعة معقدة ومتعاقبة من العمليات المصرفية وغير المصرفية لإخفاء الأصل غير المشروع بتغيير الاستخدامات التي تمت في المرحلة الأولى وتحويل الأموال التي أودعت لدى المصارف إلى حسابات مصرفية دولية مع تدعيم ذلك بالمستندات التي تساعد في تضليل محاولات الكشف عن المصدر الحقيقي لها بواسطة السلطات المختصة (غال، 2009، ص65).

وهذه المرحلة تعني فصل حصيلة الأموال غير المشروعة عن مصدرها الأصلي والتمويه على طبيعة هذه الأموال عن طريق إجراء العديد من التحويلات الداخلية أو الخارجية بهدف إيجاد العديد من الطرق التي من خلالها يصعب الوصول إلى منشئها الأصلي غير المشروع (العيان، 2005، ص42-43).

يرى الباحث أن هذه المرحلة تعتبر من أكثر المراحل خطورة والتي يتم فيها ابتكار أوضاع تمويه وتغطية بهدف إخفاء معالم أي نشاط يستدل من خلاله على المصدر الحقيقي للأموال، ومن ثم ابعاد أي شبهات وإيجاد إجابات وافية عن مصدر الأموال التي تم إيداعها في النظام المصرفي بهدف جعل تعقب هذه الأموال ومتابعتها إلى مصدرها مستحيلاً، وذلك في نطاق الأنظمة المالية التي لا تقرض قيوداً على حركة الأموال.

3/2/1: مرحلة الدمج. Integration

تسمى هذه المرحلة باسم مرحلة التكامل أو التجفيف وتعد المرحلة الأخيرة والأكثر علنية التي تهدف إلى ضخ الأموال بعد تمويه مصدرها في الإقتصاد الوطني في صورة أموال معلومة المصدر من خلال دمجها في عمليات مشروعة أو أنشطة إقتصادية مشروعة وبالطريقة التي

لا يمكن معرفة مصدر الأموال الحقيقي بسهولة، وتعد هذه المرحلة الأصعب اكتشافاً حيث أن الأموال تكون قد خضعت مسبقاً لعدة مستويات من الإخفاء والتمويه (محمد، مرجع سابق، ص261).

يتم في هذه المرحلة تطهير هذه الأموال عن طريق دمجها في عمليات مشروع و ذلك بإعادة ضخ هذه الأموال التي تم غسلها في الإقتصاد مرة أخرى كأموال عادية سليمة وتكتسب مظهراً قانونياً وبالتالي يعاد ظهور الأموال غير المشروعة المغسولة مختلطة ومندمجة في أدوات النظام الشرعي وتبدو والحال كذلك متولدة من أعمال مشروع (العريان، مرجع سابق، ص44). يرى الباحث أن هذه المرحلة تعتبر أخطر مراحل غسل الأموال من حيث إمكانية اكتشافها إذ أنه يصعب التمييز بين الأموال المشروعة والأموال غير المشروعة كونها قد خضعت لعدة مستويات من التدوير وإدخالها في النظام المصرفي الشرعي.

3/1: أساليب غسل الأموال:

لا توجد طرق محددة لغسيل الأموال بل تتعدد الطرق تبعاً لتطور الأنظمة المصرفية والتقنيات المستخدمة في تنفيذ العمليات المصرفية. وفيما يلي عرض مختصر لأهم الأساليب المستخدمة في غسل الأموال.

1/3/1: الأساليب التقليدية:

1. الصفقات الوهمية: تُستخدم الصفقات الوهمية في عمليات تبييض الأموال وذلك من خلال استخدام الأسعار العالية وتضخيم الأرقام الفعلية واستخدام الفواتير المزورة لتبرير الأموال الناتجة أو الأرباح الكبيرة (جمال، وعبدالقادر، 2008، ص38). كما يلجأ مبيضو الأموال إلى شراء العديد من الأشياء العينية كالذهب والعقارات، ثم يقوموا ببيعها بعد ذلك في مقابل الحصول على شيكات مصرفية بقيمة الأشياء المباعة، وتستخدم هذه الشيكات المصرفية في شكل حسابات مصرفية لدى البنوك المسحوب عليها هذه الشيكات، بعد ذلك يقوم أصحاب هذه الحسابات بإجراء العديد من العمليات المصرفية بقصد التعطيم على العمليات المشبوهة (بوسعيد، 2013، ص22-23).

2. الشركات الوهمية: هي شركات منشأة بصورة قانونية بهدف القيام بأعمال مالية غير مشروعة (عواجة، 2009، ص118). تنتشر هذه الشركات بصورة فعلية في الدول التي تفتقر إلى الرقابة المحكمة أو تمتاز بمنظومة سرية العمليات المصرفية التي تكون فيها سهولة من حيث الإجراءات المتبعة في تأسيس الشركات أو شرائها (الخريشة، مرجع سابق، ص33). يتم إنشاء شركات وهمية من خلال إتباع عدة أساليب منها التستر والإحتيال، مثل الإقتراض من أحد البنوك وخلق هذه الأموال بأموالها غير الشرعية لإيهام السلطات بأن مصدرها شرعي (العنبي، 2009، ص8).

يتم استغلال شركات السياحة والسفر وذلك عن طريق تحويل النقود إلى تذاكر سفر واسترجاع القيمة النقدية لها من بلد آخر (F.A.T.F. 2010, pp.15-16).

3. تهريب العملة: تعتبر من أبسط الطرق لغسيل الأموال وأكثرها إنتشاراً حيث يتم تهريب الأموال غير المشروعة

عن طريق النقل المادي بأنفسهم أو بواسطة أشخاص آخرين إلى خارج البلاد ثم إعادة إدخالها بطرق مشروعة عن طريق مشروعات وهمية وكأنها نتجت عن أنشطة مشروعة خارج البلاد بحيث يمكن استخدام هذه الأصول وكأنها أموال شرعية ناتجة عن مصادر عمليات تجارية مشروعة (القاضي، وآخرون، 2012، ص356).

تتم عملية تهريب العملة النقدية من مكان لآخر كالنقل عن طريق الشاحنات عبر الحدود والطائرات والسفن البحرية، وقد تتم من خلال وضع الأموال المشبوهة في أحد المصارف أو

مؤسسة مالية في حساب جاري ومن ثم يمكن تحويلها ونقلها إلى حساب آخر من خلال عمليات متعددة بحيث يصعب معها التمييز في هذه الحسابات بين الأموال النظيفة وغيرها من الأموال غير المشروعة (الخريشة، مرجع سابق، ص46).

4. البنوك: وهي أكثر الوسائل المستخدمة في عمليات غسل الأموال بحيث تودع الأموال في حساب جاري في أحد المصارف ثم تجري عليه عدة حركات متشابهة بحيث يصعب التمييز بينها وبين الأموال المشروعة، كما يلجأ غاسلوا الأموال إلى فتح الإعتمادات المستندية للقيام بعمليات شحن وهمية، يتم تبادل مستندات الإعتماد من خلال البريد الإلكتروني عبر شاشات تعرف بالسجل الإلكتروني Electronic Record وتنتقل النقود بطريقة إلكترونية من بنك فاتح الإعتماد إلى المستفيد وبالتالي يمكن أن يتم السداد بأموال غير مشروعة من قبل فاتح الإعتماد (حجازي، 2009، ص108).

وأيضاً تعتبر هذه الطريقة الأكثر شيوعاً في مجال غسل الأموال وتبدأ طبقاً لمراحل غسل الأموال المتعارف عليها بالإيداع وتنتهي بالإستثمار وقد لا يقتصر الأمر على فتح حساب واحد فقط بل قد تتعدد الحسابات البنكية في بنوك مختلفة ودول مختلفة (القضاة، 2010، ص76). تستخدم هذه الطريقة بإيداع الأموال المتحصلة من الجريمة في العديد من الحسابات البنكية في بنوك وبلدان مختلفة، وبعد ذلك يتم تحويلها إلى البلد الذي يتم إستثمارها فيها (الخريشة، مرجع سابق، ص47).

2/3/1: الأساليب الحديثة:

شهدت هذه الأساليب تطوراً كبيراً نظراً إلى تزايد حجم الأموال والمتحصلات من الجرائم الأصلية فضلاً عن التطور الهائل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (المبارك، 2003، ص33). وفي عصرنا الحالي تلجأ البنوك إلى تقديم خدماتها المالية والمصرفية عبر وسائل إلكترونية حديثة مما ساعد غاسلوا الأموال في استخدام هذه التقنيات وبالتالي تطوير أساليب غسل الأموال وترك الأساليب التقليدية قدر الإمكان لتفادي الرقابة المصرفية وإستحالة تتبع مصادر الأموال غير المشروعة (الحمداي، 2005، ص11).

1. بنوك الإنترنت. Internet Banking

تتميز المصارف الإلكترونية بأنها تسمح للعملاء بإجراء العمليات المصرفية في أي زمان ومكان خلافاً للنظام المصرفي التقليدي، فتوفر الخدمة في أي وقت وتخفف الكلفة وتختصر الجهد بالنسبة للموظفين والعملاء على حد سواء (شافى، 2007، ص67).

زيادة السرية المصرفية في بنوك الإنترنت يزيد صعوبة التتبع والملاحقة للأشخاص المتعاملين مع تلك البنوك والذين يهدفون في حقيقة الأمر إلى غسل أموالهم عبر تعاملاتهم المصرفية الإلكترونية (الرشدان، 2007، ص112). وتعتبر من أخطر الوسائل التكنولوجية الحديثة حيث لا تقوم بقبول الودائع ولكنها وسيط في القيام ببعض العمليات المالية وهي وسيلة تتيح لغاسل الأموال نقل وتحويل كميات ضخمة من الأموال بسرعة وأمان (الساعدي، 2014، ص204-205).

2. النقود الإلكترونية. Electronic-Cash of Money

هي نقود سهلة النقل من مكان إلى آخر باستخدام الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) بعيداً عن الجهات الحكومية، مما جعل شبكات الإنترنت وسيلة مثالية وسهلة لعمليات غسل الأموال (بركات، 2007، ص35).

تعد النقود الإلكترونية من أهم الأساليب الحديثة المستخدمة في غسل الأموال، كما أنها لا تخضع لمعايير النقود القانونية التقليدية، مما يجعل هذه النقود قابلة للإصدار دون أي رقابة أو معايير قانونية محددة ويخرجها عن اختصاص البنوك المركزية (القاضي، وآخرون، مرجع سابق، ص358).

تثير عمليات التشفير قلق العديد من السلطات الأمنية وذلك أنه سمح بظهور النقود الإلكترونية، كما أتاحت تكنولوجيا التشفير لكل من البنوك وعمالها حماية معلوماتهم وعملياتهم المالية (الساعدي، مرجع سابق، ص204).

3. بطاقات الائتمان. Credit Cards

هي بطاقات يصدرها البنك لزيائنه تمكن أصحابها من استخدامها كأحد وسائل الدفع في عدة دول دون الحاجة لتحمل مخاطر حيازة النقود، وذلك بإيداع أموال طائلة في حساب البطاقة بحيث يظل الحساب دائماً ويتمكن غاسل الأموال من سحب الأموال النقدية أينما وجد في العالم (القاضي، وآخرون، مرجع سابق، ص358). تستخدم بطاقة الائتمان في صرف الأموال من منافذ الصرف الإلكترونية باستخدام رقم سري حيث يتم سحب الأموال من البنك في البلد الأجنبي وبذلك تُحول الأموال القذرة إلى الخارج ويتخلص غاسلوا الأموال من القيود المفروضة على نقل الأموال (رشيد، وعبالقادر، 2016، ص10).

تستخدم التكنولوجيا المتطورة لبطاقة الائتمان في تخزين ومعالجة آلاف البايت Byte من البيانات الإلكترونية (إسماعيل، وعلوان، وجيليل، 2013، ص82).

5. نوادي القمار الافتراضية. Virtual Casinos

هي مواقع على الإنترنت تم تصميمها لتوفير كل أنواع القمار وألعابه ويدير هذه النوادي أشخاص من منازلهم أو من مكاتب صغيرة، يصعب تتبع وجودها الفعلي وخروجها الفعلي عن نطاق الاختصاص المكاني لبعض الدول، وبلجأ إليها غاسلوا الأموال بحصولهم على فيش وقسائم اللعب مقابل الأموال النقدية، وبعد ذلك يتم استبدال الفيش بشيكات مسحوبة على بعض البنوك فتظهر وكأنها أموال ناتجة عن ربح من ألعاب القمار (بركات، مرجع سابق، ص53). كما يلجأ أصحاب الأموال القذرة إلى أندية القمار فيحصلون منها على قسائم اللعب مقابل الأموال النقدية، يتم بعدها إبدال هذه القسائم بشيكات مسحوبة على المصارف وبالتالي تظهر وكأنها ناتجة عن ألعاب الميسر والقمار (زين الدين، ولحيلح، 2014، ص31).

5. الخدمات المصرفية الإلكترونية. Services-Electronic Banking

بعد التطور الهائل الذي شهده عالم الإتصالات الإلكترونية أصبحت كثيراً ما تستخدم الخدمات المصرفية الإلكترونية في تنفيذ عمليات غسيل الأموال وهي تعتبر من أحدث طرق غسل الأموال المشبوهة وأيسرها في التعامل مع البنوك لأداء العمليات المالية المختلفة (شاهين، 2009، ص8). يتم استخدام هذه الطريقة بإيداع الأموال المتحصل عليها من الجريمة في العديد من الحسابات البنكية في بنوك وبلدان مختلفة، وبعد ذلك يتم تحويلها إلى البلد الذي يتم استثمارها فيه (جمال وعبالقادر، مرجع سابق، ص38).

6. تقنية موندكس. Mondex

وهي تقنية تستخدم في الغطاء الإلكتروني تسمح للمستخدمين بتحويل الأموال غير المشروعة عبر الإنترنت مع

تشفير أمن لعمليات غسيل الأموال دون أن تترك أثراً يمكن من التعرف على مرتكبيها.

تتميز تقنية موندكس في غسيل الأموال بالإبتعاد عن القطاع المصرفي الحقيقي أو الخدمات المصرفية التقليدية

وسهولة تجاوزها الحدود الجغرافية مما يجعل تتبعها أمراً مستحيلاً ويشكل مشكلة قانونية للتشريعات التقليدية الأمر الذي يحتم على الدول ضرورة إعادة النظر في تشريعاتها لمواكبة التطورات التكنولوجية وعقد الإتفاقيات الدولية لمواجهة هذه الظاهرة (طاهر، 2002، ص89).

مما سبق يخلص الباحث إلى أن أساليب غسيل الأموال متعددة وتتطور وفقاً لتطور الجريمة عن طريق استغلال التقنية المتطورة وضعاف النفوس، وأن ضعف الرقابة على المواقع البنكية الإلكترونية وسهولة أنظمتها الرقابية الأمر الذي يعطي لغاسلي الأموال سهولة أكبر في التحرك

وتبييض أموالهم دون خوف، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود المحلية والإقليمية والدولية لمكافحة هذه الظاهرة.

4/1: الرقابة المصرفية للبنوك التجارية على عمليات غسل الأموال:

البنوك التجارية هي تلك التي تقوم بجلب وحفظ أموال المودعين سواء من الأفراد أو الشركات أو المؤسسات وتقرضها لمن هم بحاجة إلى هذه الأموال من الأفراد أو الشركات أو المؤسسات، كما تقوم بالإستثمار المباشر أو الغير مباشر في مشروعات متنوعة (الراوي، 2010، ص42). يتولى البنك المركزي الإشراف والرقابة على البنوك التجارية وله سلطة إصدار النقود وهو مؤسسة قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والأصول النقدية إلى أصول حقيقية (أبو شاور، ومساعدة، 2015، ص167). تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات التي تستخدم في تنفيذ عمليات غسل الأموال نظراً للمزايا التي تتمتع بها إذا ما قورنت بغيرها من المؤسسات الأخرى (القاضي، وآخرون، مرجع سابق، ص360).

يستطيع غاسلوا الأموال استخدام البنوك والوصول إلى نظام الدفع الدولي الذي يوفر لهم القدرة على نقل الأموال من خلال الوسائل الإلكترونية الحديثة. لذلك وصف مجلس الإحتياطي الفدرالي الأمريكي المؤسسات المصرفية وموظفيها بخط القوي لمكافحة غسل الأموال (Johnson and Desmond, 2002, p.8).

إن أولى الخطوات المطلوبة لمكافحة عمليات غسل الأموال محاربة الفساد المالي والإداري محاربة فعليه لاشكالية، وأن يتم وضع التشريعات المصرفية المناسبة التي تمكن البنوك المركزية من بسط رقابتها بشكل أكثر فعالية على البنوك الخاصة ومراقبة تنفيذها وتطبيقها على جميع القطاعات المصرفية دون إستثناء وفرض عقوبات على المصرف الذي لا يلتزم بها (Dan, 2009, pp. 101-112).

يرى الباحث أن الرقابة المصرفية هي الإجراءات والأساليب التي يقوم بها البنك لضمان تنفيذ السياسة النقدية المرسومة بشكل سليم، وتقييم أداءه والحفاظ على سلامة عمله بالشكل الذي يساهم في تطوير الإقتصاد الوطني وازدهاره. هناك عدد من الإجراءات الوقائية التي تتبعها البنوك والتي تساهم في الكشف عن عمليات غسل الأموال ومنها:

1. الإلتزام بالتحقق من هوية العملاء وشخصية العميل (الزبون) المتعامل مع البنك بمعرفة سياسة عمله ونطاق نشاطه وليس فقط معرفة شخصه وكذلك الشركات والمؤسسات والجمعيات حيث يمكن أن تكون وهمية أو واجهه (كريمة، 2014، ص115).
2. الإلتزام بحفظ ومسك السجلات والمستندات (باخوية، 2013، ص249).
3. إعتداد سياسة التقارير الدورية حول النشاط المصرفي وتحليل مخرجاتها واستظهار النتائج ومواصلة قراءة المتغيرات الواقعية على ضوء التقارير والخاصة بالإيداعات والمسحوبات وتقارير النقد الخارجي والمقاصة والحوالات والإئتمان والإقراض وتفحصها بدقة وتحليل من الخبراء المصرفيين لكشف العمليات المشبوهة (شعبان، 2005، ص19).
4. الإلتزام بالتعليمات والأنظمة والقوانين الصادرة عن الجهات المختصة بخصوص مكافحة عمليات غسل الأموال (الهيبي، 2010، ص86).
5. توخي الحذر من العميل الذي يخفي معلومات أو يقدم معلومات غير كافية أو كاذبة لشخصيات مجهولة بخصوص غرض العمل وعناصر الإئتمان أو عن مراكز العمل وغيرها (مجموعة العمل المالي الدولي FATF التوصية رقم 12).
6. تطوير الممارسات والبرامج الداخلية المصرفية (مجموعة العمل المالي الدولي FATF التوصية رقم 26).
7. الرقابة على حركة الأموال (باخوية، مرجع سابق، ص244).

8. التدقيق والتحقق عند تغيير الأنشطة التي بدأ من أجلها التعامل مع المصرف كزبون أو شركات والتوجه إلى مجال آخر والتي لاتتلاءم مع أعمالهم الإعتيادية (رشيد، وعبدالقادر، مرجع سابق، ص12).

9. قيام إدارة مكافحة غسيل الأموال (وحدة التحريات المالية) بالمهام الرقابية وتبادل المعلومات مع الأجهزة الأمنية والرقابية والمصرفية والإشراف على البنوك والمؤسسات المالية بالكشف عن الأموال المراد غسلها والملاحقة القانونية والقضائية (مصطفى، 2008، ص244).

10. تدريب وتأهيل الموظفين على مواجهة عمليات تبييض الأموال يعتبر من أهم التدابير الوقائية التي تحول دون استغلال البنوك في عمليات تبييض الأموال، والاستفادة من الخبرات المحلية والدولية في هذا المجال، بالإضافة إلى مشاركة موظفي البنوك في المؤتمرات والندوات التي تُعقد بهذا الشأن، وأن يكون ذلك في إطار السياسة العامة للتدريب التي تضعها البنوك والمؤسسات المالية (أحمد، 2010، ص 162)

5/1: الجهود الدولية لمكافحة غسيل الأموال:

هناك إهتمام متزايد من قبل المجتمع الدولي بقضايا مكافحة غسيل الأموال وذلك في ضوء التطور الكبير في عمليات غسيل الأموال التي شملت مختلف أشكال المعاملات المالية والمصرفية، وقد ساعد على ذلك التطور التقني والتنوع في الأدوات المالية والإستثمارية وتنامي حركة التدفقات النقدية والإستثمارية عبر الحدود، وقد تم إقرار عدد من المبادرات الدولية لمكافحة عمليات غسيل الأموال لعل أبرزها ما يلي:

1. إتفاقية فيينا لعام 1988:

تعتبر هذه الإتفاقية الأساس الذي بُنيت عليه كافة الجهود الدولية في مكافحة أنشطة غسيل الأموال، حيث ألزمت الدول المنضمة إليها بتعزيز التعاون فيما بينها حتى تتمكن من التصدي لمختلف مظاهر الإتجار غير المشروع في المخدرات وأنشطة غسيل الأموال، وأن تتخذ التدابير اللازمة والضرورية بما في ذلك التدابير التشريعية والإدارية وفقاً لأحكام نظمها التشريعية (أوريده، وحمزة، 2017، ص9).

2. مجموعة العمل المالي الدولية (FATF):

شكّلت مجموعة العمل المالي الدولية (Financial Action Task Force). بقرار من مؤتمر الدول الصناعية السبع الذي عقد في باريس عام 1989 ويعتبر من أقوى وأشهر المنظمات الدولية العاملة في مجال مكافحة غسيل الأموال، ومن أهم إنجازاتها إصدار التوصيات الأربعين عام 1990 والتي تمثل الحد الأدنى من الإجراءات التي ينبغي على الدول تطبيقها لتتمكن من مكافحة غسيل الأموال (أوريده، وحمزة، المرجع السابق، ص49).

3. إعلان IXTAP في المكسيك عام 1990:

أكد هذا الإعلان عن الحاجة لتشريع يُجرم الأنشطة المتعلقة بتبييض الأموال الناتجة عن الإتجار غير المشروع بالمخدرات ويجعل بالإمكان تحديدها واقتفاء أثرها وحجزها ومصادرتها وتشجيع الهيئات المصرفية على التعاون مع الجهات المعنية في تحقيق هذا الغرض (زين الدين، ولحليح، مرجع سابق، ص56).

4. إتفاقية الأمم المتحدة (باليرمو 2000):

تعتبر هذه الإتفاقية من أهم الإتفاقيات المبرمة لمكافحة جريمة تبييض الأموال، حيث ألزمت الدول إلى تعزيز التعاون الدولي لمنع مختلف الأنماط الخطيرة للجريمة المنظمة ومنها جرائم غسل الأموال ومكافحتها، كما أولت عناية خاصة لأفعال غسل عائدات الأموال من الجريمة، كما ألزمت الدول بتجريم هذه الأفعال وذلك وفقاً لقانونها الداخلي (أوريده، وحمزة، مرجع سابق، ص14).

5. إتفاقية ستراسبورغ لعام 1990:

تعتبر هذه الإتفاقية صورة متميزة للتعاون الإقليمي لمواجهة عمليات غسيل الأموال وقد اهتمت هذه الإتفاقية بإبراز الإجراءات التشريعية وتجريم كل حالات غسيل الأموال ذات الأصل

الإجرامي أياً كانت الجريمة دون إقتصارها على غسل الأموال الناتجة من تجارة المخدرات (صقر، وعز الدين، 2008، ص175).

6. إعلان باريس 2003:

أكد هذا الإعلان أن عمليات تبييض الأموال ذات المصدر الإجرامي المالي تطورت خلال السنوات الأخيرة وباتت تشكل تهديداً لإقتصاديات الدول الأوروبية ومجتمعاتها الديمقراطية، وأن مكافحة تبييض الأموال تتطلب وجود تعاون بين الدول وعملاً مشتركاً وإلا أصبحت المشاركة دون جدوى تذكر (جليلة، 2014، ص445).

7. إتفاقية فيينا لعام 2003:

وهي إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهدفت إلى تدعيم التعاون الدولي في مكافحة جرائم الفساد باعتباره جريمة منظمة من خلال وضع التدابير اللازمة لمكافحة الأموال الناتجة من الفساد ومكافحته، ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية وتعزيز النزاهة والمساءلة واتخاذ التدابير اللازمة لتسليم المجرمين المحكوم عليهم بالإضافة إلى تعزيز الإجراءات على الأشخاص الإعتباريين من حيث الملاحقة والمقاضاة والجزاءات والمصادرة والإدارة السليمة للدولة (خاطر، 2011، ص522).

8. لجنة بازل للرقابة على المصارف:

صدرت توصيات لجنة بازل من قبل محافظي المصارف المركزية في مجموعة الدول الإثنى عشر، تحت إشراف بنك التسويات الدولي في مدينة بازل بسويسرا والتي تهدف إلى تشجيع الأعضاء إلى اتخاذ وسائل فعالة لمنع استغلال النظام المصرفي في عمليات غسل الأموال، وأوصت اللجنة بعدد من التوصيات أبرزها (زين الدين، ولحيلج، مرجع سابق، ص53).

1. ضرورة التحقق من شخصية العميل (مبدأ إعرف عميلك).
2. الاجتهاد في التحقق من سلامة العمليات المصرفية.
3. توفير برامج تدريبية لموظفي البنوك تختص بمكافحة غسل الأموال.
4. إقرار إتفاقية المصادرة الثنائية أو المتعددة الأطراف التي تهدف إلى تجميد ومصادرة الأموال الناتجة من تجارة المخدرات وغسل الأموال.

1/6: جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة عمليات غسل الأموال:

شهدت السنوات القليلة الماضية تطورات سريعة وبعيدة المدى والنطاق على صعيد القطاع المالي الدولي بما في

ذلك تنسيق الجهود للعمل على مكافحة غسل الأموال. تبنت المملكة العربية السعودية مجموعة من المبادرات المختلفة والتدابير والتشريعات، ومعايير أخرى استجابة للتطورات الدولية في هذا المجال ومنها مايلي: (<https://respository.nauss.edu.sa>).

1. الموافقة على التوصيات الأربعين الصادرة عام 1988 الصادرة من الأمم المتحدة وإصدار لائحة تنفيذية لها وتكليف الجهات المعنية بإنفاذها.
2. تشكيل لجنة دائمة لمكافحة غسل الأموال برئاسة محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي.
3. إصدار نظام لمكافحة غسل الأموال ولائحة التنفيذية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (167) وتم إعماده كأساس قانوني لتجريم أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
4. انضمام المملكة ضمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي إلى مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) بفرنسا المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
5. وقعت المملكة العربية السعودية وأقرت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (باليرمو 2000).

6. إنشاء وحدة التحريات المالية السعودية بموجب المادة رقم (11) تحت إشراف وزارة الداخلية التي تتلقى وتحلل تقارير العمليات المشتبه بها والمتعلقة بأنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

7. تنظيم عمليات الإبلاغ عن العمليات المشتبه بكونها غسل أموال وإعداد نموذج موحد بكافة المصارف التجارية والصارف المرخصين يستخدم للإبلاغ عن العمليات المشتبه بها.
8. اعتماد أنظمة المدفوعات والتسويات الآلية، وربطها البنوك السعودية مع بعضها البعض وربطها مع مؤسسة النقد العربي السعودي.
9. طبقت المملكة خلال يونية 2007 في جميع المنافذ الحدودية فرض نموذج الإفصاح المالي للمغادرين والقادمين للمملكة عما يحملونه من أموال ومعادن نفيسة تتجاوز (60) ألف ريال سعودي وذلك ضمن إجراءات مكافحة غسل الأموال.
10. عقد العديد من المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية المحلية والدولية ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال.

7/1: جهود مؤسسة النقد العربي السعودي:

- اتخذت مؤسسة النقد العربي السعودي عدداً من الإجراءات الإشرافية والرقابية ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنها: (<https://respository.nauss.edu.sa>).
1. إصدار قواعد وإرشادات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعدة جهات مالية.
 2. تحديث قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر للبنوك ومحلات الصرافة في ديسمبر 2008 ، وكذلك تحديث قواعد فتح الحسابات البنكية والقواعد العامة لتشغيلها.
 3. استكمال برنامج عمل البنوك المحلية بتحديث بيانات جميع العملاء من خلال التحقق من وثائق الهوية الشخصية المعتمدة، شخصية اعتبارية، وأن تكون سارية المفعول.
 4. في بداية الربع الأول من عام 2009 تم استكمال القيام بعملية فحص شامل لكافة البنوك العاملة بالمملكة، تضمنت برامج تهدف للتأكد من التزام البنوك بتطبيق التعليمات الخاصة في مجال مكافحة غسل الأموال وقواعد فتح الحسابات البنكية وقواعد تشغيلها وإعداد تقارير مستقلة لها.
 5. قيام البنوك المحلية بإجراء عملية تقييم ذاتي للتحقق من مدى التزامها بالتوصيات (49) الصادرة من مجموعة العمل المالي الدولية (FATF).
 6. القيام بزيارات إشرافية خلال عام 2008 لجميع محلات الصرافة والمرخصة فئة (A) للتأكد من استلامها للتعليمات الصادرة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وشرح مفاهيمها والتأكيد على ضرورة التقيد بها.

2/ : الإطار التحليلي (الدراسة الميدانية):

1/2: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في البنوك التجارية السعودية التي تمارس نشاطها في المملكة العربية السعودية، ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة قام الباحث باختيار عينة عشوائية منهم من جميع البنوك التجارية السعودية، وقام الباحث بتوزيع عدد (55) استبانة تم استرجاع عدد (55) استبانة بنسبة 100 % من الاستبانات الموزعة، وأن الباحث راعى عند اختيار العينة العمر والمؤهل العلمي والتخصص العلمي وسنوات الخبرة، والجدول التالي يصف الدراسة حسب متغيراتها المستقلة:

1/1/2: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة:

1/1/1/2: توزيع عينة الدراسة حسب العمر:

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة حسب العمر

النسبة المئوية	التكرار	العمر
22 %	12	أقل من 30 سنة
37 %	15	من 30 إلى أقل من 40 سنة
36 %	20	من 40 إلى أقل من 50 سنة
15 %	8	من 50 سنة فأكثر
100 %	55	المجموع

المصدر: إعداد الباحث.

يتضح الجدول رقم (1) أن نسبة 22 % من عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة ، وأن نسبة 37 % تتراوح أعمارهم بين 30 سنة إلى أقل من 40 سنة ، وأن نسبة 36 % تتراوح أعمارهم بين 40 سنة إلى أقل من 50

سنة ، وأن نسبة 15 % أعمارهم 50 سنة فأكثر. ويرى الباحث أن تنوع العمر لأفراد عينة الدراسة التي أجابت

على أسئلة الاستبيان يدل على التنوع في وجهات النظر.

2/1/1/2: توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
73 %	40	درجة البكالوريوس
27 %	15	دراسات عليا
100 %	55	المجموع

المصدر: إعداد الباحث.

يتضح من الجدول رقم (2) أن نسبة 73 % من عينة الدراسة حاصلون على درجة البكالوريوس، وأن نسبة 27 % حاصلون على دراسات عليا، وهذا يعكس طبيعة عمل البنوك وأيضاً يعطي مصداقية وقوة للإجابات التي تم الحصول عليها.

3/1/1/2: توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

جدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
46 %	25	المحاسبة
36 %	20	علوم مالية ومصرفية
9 %	5	إدارة أعمال
9 %	5	التسويق
100 %	55	المجموع

المصدر: إعداد الباحث.

يتضح من الجدول رقم (3) أن نسبة 46 % من عينة الدراسة تخصصهم العلمي المحاسبة، بينما أن نسبة 36 % تخصصهم العلمي علوم مالية ومصرفية، وأن نسبة 9 % تخصصهم العلمي إدارة أعمال، وأن نسبة 9 % تخصصهم التسويق. وهذا يتفق مع متطلبات الوظيفة في قطاع البنوك.

4/1/1/2: توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	المسمى الوظيفي
20 %	11	خدمة العملاء
20 %	11	الحسابات الجارية
20 %	11	التسهيلات الائتمانية
20 %	11	الإعتمادات المستندية
20 %	11	إدارة المخاطر
100 %	55	المجموع

المصدر: إعداد الباحث.

يتضح من الجدول رقم (4) أن نسبة 20 % من عينة الدراسة يعملون في قسم خدمة العملاء، وأن نسبة 20 %

يعملون في قسم الحسابات الجارية، وأن 20 % يعملون في قسم التسهيلات الائتمانية، وأن نسبة 20 % يعملون في قسم الإعتمادات المستندية، وأن 20 % يعملون في إدارة المخاطر. وبالتالي فإن تنوع المسمى الوظيفي لأفراد العينة المستجوبين تؤدي إلى التنوع في وجهات النظر مما يساعد على زيادة درجة الثقة في المعلومات التي تم الحصول عليها.

5/1/1/2: توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (5) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	عدد سنوات الخبرة
15 %	8	أقل من 5 سنوات
16 %	9	من 5 إلى 10 سنوات
27 %	15	من 11 إلى 15 سنة
22 %	12	من 16 إلى 20 سنة
20 %	11	من 21 سنة فأكثر
100 %	55	المجموع

المصدر: إعداد الباحث.

يتضح من الجدول رقم (5) أن نسبة 15 % من عينة الدراسة أن سنوات الخبرة لديهم أقل من 5 سنوات، وأن نسبة 16 % لديهم خبرة تتراوح من 5 إلى 10 سنوات، وأن نسبة 27 % لديهم سنوات خبرة تتراوح من 11 إلى 15 سنة، وأن 22 % لديهم خبرة تتراوح من 16 إلى 20 سنة، وأن نسبة 20 % لديهم خبرة أكثر من 21 سنة. وهذا يدل على وجود الخبرة الكافية لدي موظفي البنوك التجارية السعودية تمكنهم من ممارسة مجال عملهم.

2/2: أداة الدراسة وصدقها:

لضمان سلامة فقرات الاستبانة وارتباطها بأهداف الدراسة ومدى قدرتها على قياس متغيرات الدراسة، فقد قام الباحث بتصميم استبانة خاصة للتعرف على فعالية أساليب الرقابة المصرفية المطبقة في البنوك التجارية السعودية في اكتشاف عمليات غسل الأموال، وقد عُرضت الاستبانة على مجموعة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة وتم الأخذ بالملاحظات والآراء التي أبدأها المحكمون، حيث أصبحت تشتمل على جزأين هما:

1. البيانات الشخصية التي تتعلق بالعمر والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة.

2. فقرات الاستبانة البالغ عددها (17) موزعة على محورين.

المحور الأول: تطبيق البنوك التجارية السعودية إجراءات وسياسات الرقابة المصرفية الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال وعدد الفقرات (12) فقرة.
المحور الثاني: إجراءات الرقابة المصرفية ذات الصلة بتدريب وتأهيل موظفي البنوك على برامج مكافحة عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية السعودية وعدد الفقرات (5) فقرة.
وتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لإجابات المبحوثين، حيث جاءت على النحو التالي: (5 = موافق بشدة)، (4 = موافق)، (3 = محايد)، (2 = غير موافق)، (1 = غير موافق بشدة).

3/2: ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ Cranach's Alpha وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عدده (55) فرد، حيث كانت قيمة ألفا كرونباخ ككل (94.7%) والتي تعتبر مقبولة في البحوث والدراسات الإنسانية (Zikmund, 2010). يبين الجدول رقم (6) أن هناك معامل ثبات كبير لفقرات الاستبانة مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (6) معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ Cranach's Alpha

المحور	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
المحور الأول	12	0.852
المحور الثاني	5	0.993
المجموع	17	0.947

المصدر: إعداد الباحث من تحليل فقرات الاستبانة.

كما استخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإنسانية والاجتماعية (SPSS)، معتمداً على الأساليب الإحصائية للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات كالاتي:

- التكرارات.
- اختبار ألفا كرونباخ Cranach's Alpha
- المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والدرجة.
- اختبار One-sample T.test

ولتفسير نتائج الدراسة استخدم الباحث المتوسطات الحسابية الأتية: (عليان، 2012، ص13).

جدول رقم (7) مقياس تحديد الدرجة للوسط الحسابي

الدرجة	الوسط الحسابي
عال جداً	4.21 فأكثر
عال	من 3.41 إلى 4.20
متوسط	من 2.61 إلى 3.40
منخفض	من 1.81 إلى 2.60
منخفض جداً	أقل من 1.80

المصدر: (عليان، 2012، ص13).

4/2: تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات:

1/4/2: تحليل بيانات الدراسة:

المحور الأول: إجراءات وسياسات الرقابة المصرفية العامة المطبقة في البنوك التجارية السعودية في مكافحة عمليات غسل الأموال.
قام الباحث بتحليل الإجابات لفقرات المحور الأول كالاتي:

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لفقرات فعالية إجراءات وسياسات الرقابة المصرفية المطبقة في البنوك التجارية السعودية في مكافحة عمليات غسل الأموال

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
1	هناك نشرات دورية من الجهات الرقابية تحال إلى البنوك بخصوص عمليات غسيل الأموال	4.746	0.645	عالي جداً
2	التشريعات المصرفية تنص على مكافحة عمليات غسيل الأموال	4.364	0.589	عالي جداً
3	استخدام التقنية الحديثة في النظم المصرفية يساعد في الحد من عمليات غسيل الأموال	4.654	0.479	عالي جداً
4	هناك إدارة خاصة بمكافحة عمليات غسيل الأموال	4.127	0.883	عالي
5	هناك تعليمات وإجراءات خاصة بعمليات الإيداع تتضمن معرفة مصدر الأموال	4.727	0.651	عالي جداً
6	موظفوا الحسابات الجارية يراقبوا حركة الإيداع والسحب بشكل مستمر	4.564	0.788	عالي جداً
7	يرفض البنك القيام بأي عملية مصرفية للتعامل في حال عدم إستيفاء الإجراءات المطلوبة	4.254	0.865	عالي جداً
8	يوجد سقف للحوالات الداخلية والخارجية لا يمكن تجاوزه	3.164	1.344	متوسط
9	يدرج إسم العميل في دائرة الشك في حال إجرائه لعمليات مالية لا يوجد لها مبرر إقتصادي	3.691	1.245	عالي
10	هناك تقارير دورية تحال للجهات الرقابية عن الأموال المشبوهة	4.564	1.258	عالي جداً
11	يتم التحقق من هوية العميل بغض النظر عن قيمة العملية المطلوب إجرائها	4.709	1.499	عالي جداً
12	يقوم البنك بتحديث البيانات الخاصة بالعميل بشكل دوري	3.764	1.753	عالي
	جميع الفقرات	4.277	0.504	عالي جداً

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

1. المتوسطات الحسابية: يتضح من الجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية لإجابات الباحثين على الفقرات رقم (1، 2، 3، 4، 5، 6، 10، 11) من فقرات الفرضية الأولى تراوحت ما بين (4.127 و 4.746) وهذا يعني أن غالبية الباحثين في عينة الدراسة موفقون بشدة أو موفقون على فقرات المحور الأول.

أن المتوسط الحسابي لإجابات الباحثين للفقرة رقم (8) من المحور الأول كانت (3.164) وهذا يعني أن الباحثين في عينة الدراسة تنوعت إجاباتهم بين موافق ومحايد وغير موافق على الفقرة رقم (8) من فقرات المحور الأول.

أن المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على الفقرات (9،12) من فقرات المحور الأول تراوحت ما بين (3.691 و3.764) وهذا يعني أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة موفقون على الفقرات رقم (9،12) من فقرات المحور الأول.

2. الانحرافات المعيارية: يتضح من الجدول رقم (8) أن الانحرافات المعيارية للفقرات رقم (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7) من فقرات المحور الأول أقل من الواحد الصحيح وهذه القيمة تشير إلى التجانس وعدم التباين في إجابات المبحوثين على الفقرات (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7) من فقرات المحور الأول أي أنهم متفقون على صحتها.

أن الانحراف المعياري للفقرات رقم (8، 9، 10، 11، 12) من فقرات المحور الأول أكبر من الواحد الصحيح وهذه القيمة تشير إلى التباين وعدم التجانس في إجابات المبحوثين على الفقرات رقم (8، 9، 10، 11، 12) من المحور الأول وأنهم متفقون على صحتها.

3. الدرجة الكلية لجميع الفقرات: يتضح من الجدول رقم (8) أن الدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الأول عالية بدلالة الوسط الحسابي الذي بلغ (4.277) وتشير هذه النتيجة إلى موافقة غالبية المبحوثين على فقرات المحور الأول. وهذا يدل على صحة الفرضية الأولى.

المحور الثاني: إجراءات الرقابة المصرفية ذات الصلة بتدريب وتأهيل موظفي البنوك على برامج غسيل الأموال

في البنوك التجارية التي تمارس نشاطها في المملكة العربية السعودية.
قام الباحث بتحليل الإجابات لفقرات المحور الثاني كالتالي:

جدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لفقرات تدريب وتأهيل موظفي البنوك على برامج مكافحة عمليات غسيل الأموال في البنوك التجارية السعودية.

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	البنك يقوم بتدريب موظفيه الجدد على أساليب كشف عمليات غسيل الأموال قبل ممارستهم العمل	3.673	1.896	عالي
2	البنك يعمل على توعية موظفيه بخصوص عمليات غسيل الأموال في وسائل الإعلام المختلفة	4.254	1.888	عالي جداً
3	يوجد لدى البنك خطة واضحة لتدريب موظفيه على مكافحة عمليات غسيل الأموال	4.273	2.023	عالي جداً
4	لدى موظفي البنك الوعي الجيد بالمخاطر الناتجة عن عمليات غسيل الأموال	3.836	2.275	عالي
5	يستعين البنك بالخبرات المتخصصة في مكافحة غسيل الأموال في تدريب موظفيه	3.745	2.421	عالي
	جميع الفقرات	3.956	0.286	عالي

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

1. المتوسطات الحسابية: يتضح من الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات المحور الثاني تراوحت ما بين (3.673 و4.273) وهذا يعني أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة موفقون بشدة أو موافقون على فقرات المحور الثاني.

2. **الإنحرافات المعيارية:** يتضح من الجدول رقم (9) أن الإنحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني أكبر من الواحد الصحيح وهذه القيمة تشير إلى التباين وعدم التجانس في إجابات الباحثين على تلك الفقرات، وأنهم متفقون على صحتها.

3. **الدرجة الكلية لجميع الفقرات:** يتضح من الجدول رقم (9) أن الدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الثاني عالية بدلالة الوسط الحسابي الذي بلغ (3.956) وتشير هذه النتيجة إلى موافقة غالبية الباحثين على فقرات المحور الثاني، وهذا يدل على صحة الفرضية الثانية.

2/4/2: **اختبار فرضيات الدراسة:**

نتيجة اختبار الفرضية الأولى: توجد دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك التجارية السعودية إجراءات وسياسات الرقابة المصرفية وبين مكافحة عمليات غسيل الأموال.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One-Sample T.test) لدراسة التزام البنوك التجارية السعودية بإجراءات وسياسات الرقابة المصرفية العامة على النحو التالي:

جدول رقم (10) نتائج اختبار الفرضية الأولى

One-Sample Test

	Test Value = 5					
	t	df	Sig. (2- tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
إجراءات وسياسات الرقابة المصرفية العامة	-4.969	11	.000	-.72267	-1.0428	-.4026

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

يعرض الجدول رقم (10) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت القيمة الإحصائية Sig.(2-tailed) (0.000) وهي أقل من (0.05)، ومن خلال ذلك يمكن قبول الفرضية والتي تفيد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إجراءات وسياسات الرقابة المصرفية العامة وبين مكافحة عمليات غسيل الأموال.

نتيجة اختبار الفرضية الثانية: توجد دلالة إحصائية بين تدريب وتأهيل موظفي البنوك على برامج مكافحة عمليات غسيل الأموال وبين مكافحة عمليات غسيل الأموال.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One-Sample T.test) لدراسة تدريب وتأهيل موظفي البنوك التجارية السعودية على برامج مكافحة عمليات غسيل الأموال على النحو التالي:

جدول رقم (11) نتائج اختبار الفرضية الثانية

One-Sample Test

	Test Value = 5					
	t	df	Sig. (2- tailed)	Mean Differenc e	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تدريب وتأهيل موظفي البنوك التجارية	-8.147	4	.001	-1.04380	-1.3995	-.6881

السعودية					
----------	--	--	--	--	--

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.
يعرض الجدول رقم (11) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت القيمة الإحصائية Sig.(2-taild) (0.001) وهي أقل من (0.05) ، ومن خلال ذلك يمكن قبول الفرضية والتي تفيد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدريب وتأهيل موظفي البنوك التجارية السعودية على برامج مكافحة عمليات غسيل الأموال وبين مكافحة عمليات غسيل الأموال بشكل فاعل ويساعد في الكشف والحد من عمليات غسيل الأموال.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

- بناءً على تحليل بيانات الدراسة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
1. أن البنوك التجارية السعودية ملتزمة بتطبيق الإجراءات والسياسات العامة بفعالية التي تساعد على منع وكشف عمليات غسيل الأموال.
 2. وجود نشرات دورية تحال من الجهات الرقابية للبنوك التجارية السعودية خاصة بمكافحة عمليات غسيل الأموال.
 3. وجود قوانين وتشريعات خاصة بمكافحة عمليات غسيل الأموال تلتزم بها البنوك التجارية السعودية.
 4. تقوم البنوك التجارية السعودية بالتحقق من هوية العميل وأن إجراءات التحقق تتوافق مع درجة المخاطرة المتوقعة من معاملاته ودخول العميل مرحلة الشك في حال إجرائه عمليات مصرفية ليس لها مبرر اقتصادي.
 5. تستخدم البنوك التجارية السعودية تقنية مصرفية متطورة في تنفيذ العمليات المصرفية مما يساعد في كشف عمليات غسيل الأموال والحد منها.
 6. تطبق البنوك التجارية السعودية الإجراءات الخاصة بعمليات الإيداع وأن النماذج الخاصة بالإيداعات تتضمن تحديد مصدر الأموال المودعة.
 7. وجود إدارة خاصة لمكافحة عمليات غسيل الأموال لدى كل بنك من البنوك التجارية السعودية مما يساعد على مواجهة هذه الظاهرة والحد من مخاطرها.
 8. يقوم موظفوا الحسابات الجارية بالبنوك التجارية السعودية بمراقبة فاعلة لعمليات الإيداع والسحب مما يساعد على كشف الأموال المشبوهة والحد من عمليات غسيل الأموال.
 9. يرفض موظفوا البنوك التجارية السعودية تنفيذ أي عملية مصرفية للعميل في حال عدم استيفاء الإجراءات المطلوبة مما يساعد في مكافحة عمليات غسيل الأموال.
 10. تلتزم البنوك التجارية السعودية بالسقف المحدد لعمليات تحويل الأموال داخلياً وخارجياً مما يساعد في الرقابة على تحويلات الأموال.
 11. تلتزم البنوك التجارية السعودية بإصدار تقارير دورية تحال للجهات الرقابية عن العمليات المصرفية المشبوهة.
 12. وجود سياسة واضحة لدى البنوك التجارية السعودية لفتح الحسابات الجارية بما يتوافق مع القوانين السارية.
 13. تطبق البنوك التجارية السعودية إجراءات الرقابة المصرفية الخاصة بالعميل بصورة فعالة، وتحديث بيانات العملاء بشكل دوري بما يتوافق مع تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي مما يساهم في مكافحة عمليات غسيل الأموال.
 14. تقوم البنوك التجارية السعودية بتدريب وتأهيل موظفيها على برامج مكافحة غسيل الأموال لرفع درجة الوعي لديهم بأساليب غاسلوا الأموال لكشفها ومحاربتها والحد منها.

15. تطبيق البنوك التجارية السعودية خطة واضحة لتدريب الموظفين على برامج مكافحة عمليات غسل الأموال بشكل دوري مما يساعد في التعرف على التطورات التي تحدث في أساليب وطرق غسل الأموال.

16. هناك وعي جيد لدى موظفي البنوك التجارية السعودية بالمخاطر التي تنتج عن عمليات غسل الأموال، مما يجعلهم قادرين على كشف العمليات المصرفية المشبوهة وضبطها والإبلاغ عنها.

17. تستقطب البنوك التجارية السعودية الكفاءات البشرية المتخصصة في مكافحة عمليات غسل الأموال لتدريب الموظفين على برامج مكافحة عمليات غسل الأموال، مما يساعد على زيادة خبرة وفعالية الكوادر البشرية الداخلية في كشف عمليات غسل الأموال ومحاربتها والحد منها.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

1. ضرورة استمرار تعاون البنوك التجارية السعودية مع الجهات الرقابية ذات الصلة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لمكافحة عمليات غسل الأموال.

2. ضرورة تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة غسل الأموال بصفة مستمرة لمواجهة التطور في الأساليب

والطرق التي يلجأ إليها غاسلوا الأموال لتنفيذ جرائمهم.

3. ضرورة الاستمرار في تطوير النظم التقنية المصرفية وذلك لمواكبة التطورات التقنية التي يتبعها غاسلي الأموال لخلق نظم تقنية مصرفية يصعب على غاسلي الأموال اختراقها.

4. يجب ألا يقتصر الاهتمام بالتدريب والتأهيل على موظفي البنوك والمؤسسات المالية فحسب. بل يجب أن يكون الوعي بجرائم غسل الأموال وخطورتها وأبعادها وكيفية التعامل معها إحدى

ألويات المناهج الدراسية المتخصصة للطلبة والدراسين بكليات التجارة وإدارة الأعمال والاقتصاد والقانون، وذلك للإسهام في خلق كوادر مدربة على مكافحة هذا النوع من الجرائم على الصعيدين الأكاديمي والعملي الميداني.

5. ضرورة تحليل مخرجات التقارير الدورية ذات الصلة بعمليات غسل الأموال والتحرك الفوري إذا ما تبين وجود عمليات غير مشروعة وإحالتها للجهات الرقابية.

6. ضرورة الحرص على استمرار مشاركة إدارات مكافحة عمليات غسل الأموال بالبنوك التجارية السعودية في المؤتمرات والندوات الدولية بهدف الاستفادة من التجارب والخبرات وتبادل الأفكار في مواجهة عمليات غسل الأموال.

7. ضرورة فرض رقابة فاعلة على سلوك العنصر البشري الذي له صلة مباشرة بالعمليات المصرفية، لأن سنّ

العديد من القوانين والتشريعات لا تعتبر بمثابة العلاج النهائي لمكافحة عمليات غسل الأموال بدون وجود رقابة فاعلة على سلوك العنصر البشري.

المراجع العربية .

1. أحمد، إبراهيم سيد، (2010). عمليات مكافحة غسل الأموال، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر.

2. بركات، إبراهيم محمد، (2007). أهمية الإفصاح عن مخاطر المعاملات المالية المتعلقة بغسل الأموال في البنوك التجارية، دراسة تحليلية في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، عمان.

3. الحمداني، إبراهيم رافعة، (2005). أثر استخدام التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسل الأموال والجهود الدولية لمكافحتها، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع، الريادة والإبداع، استراتيجيات الأعمال في مواجهة العولمة، جامعة فيلادلفيا، عمان.

4. الهيتي، أحمد حسين، (2010). ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، المصادر والآثار، دراسة في مجموعة من البلدان المختارة للمدة من 1989-2008، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 81، جامعة الموصل، العراق.
5. جميل، أحمد صبحي، (2011). الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسيل الأموال ودور المصارف في مكافحتها، دراسة استطلاعية في عينة من المصارف العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 27، بغداد.
6. الخرابشة، امجد سعود، (2006). جريمة غسيل الأموال، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
7. باخوية، إدريس، (2013). جريمة غسيل الأموال ومكافحتها في القانون الجزائري، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة منشورة، الجزائر.
8. زين الدين، جبلين، ولحليح، الطيب، (2014). دور البنوك في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال، دراسة حالة الجزائر، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، الجزائر.
9. جلايلة، دليلة، (2014). جريمة تبييض الأموال، رسالة دكتوراة منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان، الجزائر.
10. حسين، طه، (2008). غسيل الأموال ظاهرة من مظاهر الفساد الإداري، بغداد.
11. السليمان، يحيى بن علي بن حمود، (2016). دراسة جريمة غسل الأموال في المجتمع العماني ميدانياً، دائرة النشر العلمي والتواصل، سلطنة عمان.
12. بوسعيد، ماجده، (2013). دور القطاع المصرفي في مكافحة جريمة تبييض الأموال، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
13. خاطر، مايا، (2011). الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 3، دمشق.
14. بروراي، محمد حسن، (2010). ظاهرة غسيل الأموال وعلاقتها بالمصارف والبنوك، دراسة قانونية مقارنة، دار قنديل، الطبعة الأولى، عمان.
15. العريان، محمد علي، (2005). عمليات غسيل الأموال وآليات مكافحتها، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.
16. إسماعيل، محمد ناصر، وعلوان، أمل حسن، وخليخ، تغريد، (2013). البطاقة الذكية وأثرها في التقليل من بعض المخاطر المصرفية، دراسة استطلاعية، مصرف الرافدين، العراق.
17. أبوشاور، منير إسماعيل، ومساعدة، عبدالمهدي، (2015). نقود وبنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.
18. المبارك، مخلص إبراهيم، (2003). غسيل الأموال التحريم والمكافحة، منطبعة دار عكرمة، الطبعة الأولى، دمشق.
19. طاهر، مصطفى، (2002). المواجهة التشريعية لظاهرة غسيل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات، القاهرة.
20. عواجة، نبيل محمد عبدالحليم، (2009). المسؤولية الدولية عن جرائم غسل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة.
21. صقر، نبيل، وعزالدين، قمرأوي، (2008). الجريمة المنظمة، التهريب والمخدرات وتبييض الأموال في التشريع الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر.
22. القاضي، نعيم سلامة، وأبو الحاج، أيمن، ومطر، سعيد موسى، وبربور، مشهور هذلول، (2012). البنوك وعمليات غسيل الأموال، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 33، بغداد.
23. شافي، نادر عبدالعزيز، (2007). المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان.

24. حجازي، عبدالفتاح بيومي، (2007). جريمة غسل الأموال بين الوسائط الإلكترونية ونصوص التشريع، القاهرة.
25. حجازي، عبدالفتاح بيومي، (2009). جريمة غسل الأموال عبر شبكة الإنترنت، بلا مكان للطباعة، الطبعة الأولى.
26. سليمان، عبدالفتاح، (2008). مكافحة غسل الأموال، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية.
27. غالم، عبدالله، (2009). الآثار الاقتصادية لظاهرة غسل الأموال، إشارة لحالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، دورية دولية علمية محكمة، العدد 17، الجزائر.
28. العتيبي، عبدالله بن مرزوق، (2009). جريمة غسل الأموال وعلاقتها بالجرائم الحديثة، الفساد، المخدرات، الإرهاب، في ضوء التقنيات المتطورة، ورقة عمل مقدمة إلى جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
29. حسين، علا علي، (2018). ظاهرة غسل الأموال ودور الجاز المصرفي في العراق في مكافحته، بحث تخرج، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
30. شاهين، علي عبدالله احمد، (2009). الاستراتيجيات المصرفية لمكافحة عمليات غسل الأموال وسبل تطويرها، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مجلد 17، العدد 2، فلسطين.
31. محمد، عماد عاشور، (2017). دور المصارف التجارية في غسل الأموال، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 12، العدد 40، الفصل الثالث، كلية دجلة الجامعية، العراق.
32. أوريدة، عاشور، وحمزة، عمور، (2017). جريمة تبييض الأموال في ظل الاتفاقيات الدولية، رسالة ماجستير في القانون منشورة، جامعة عبدالرحمن ميرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجاية، الجزائر.
33. الساعدي، عمر مفتاح، (2014). غسل الأموال وطرق المعالجة، دراسة تطبيقية على المصارف الليبية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العدد الخامس، الجزائر.
34. القضاة، هوز عبدالله، (2010). مسؤولية البنوك الأردنية عن غسل الأموال، رسالة ماجستير في القانون الخاص منشورة، جامعة الشرق الوسط، كلية الحقوق، الأردن.
35. كريمة، عمر تدرست، (2014). دور البنوك في مكافحة تبييض الأموال، جامعة مولود معمري، تيزو أوزو، الجزائر.
36. رشيد، زياد عبدالكريم، وعبدالقادر، عبدالقادر عبد الوهاب، (2016). دراسة تحليلية لظاهرة غسل الأموال مع إشارة خاصة للعراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، العراق.
37. الراوي، خالد وهيب، (2010). العمليات المصرفية الخارجية، جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
38. مصطفى، خالد حامد، (2008). جريمة غسل الأموال، دراسة مقارنة، دار منشأة المعارف، الإسكندرية.
39. خوجة، جمال، وبن مرزوق عبدالقادر، (2008). جريمة تبييض الأموال، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في القانون الخاص منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق، تلمسان، الجزائر.
40. عبود، سالم محمد، (2007). ظاهرة غسل الأموال، المشكلة والآثار والمعالجة، دار المرتضى للطباعة والنشر، بغداد.
41. شعبان، سمير، (2005). جريمة تبييض الأموال مفهومها ومخاطرها والآليات المصرفية لمكافحتها، لبنان.
42. جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة عمليات غسل الأموال. <https://respository.nauss.edu.sa>. تاريخ الدخول 23/10/2018 ، الساعة 20:15.

43. جهود مؤسسة النقد العربي السعودي في مكافحة عمليات غسل الأموال.
(<https://respository.nauss.edu.sa>). تاريخ الدخول 23/10/2018 ، الساعة 20:15.
المراجع الأجنبية:

1. Dan Magsaussion, (2009). Cost of implementating the anti-money laundering regulations in Sweden, Journal of money laundering control, vol, 12, No, 2.
2. F.A.T.F. (2010). Global money laundering & terrorist financing threat assessment.
3. Mitch Vander Zahn Mikhail I, Makarenko, Greg Tower Alexander N. Kostyuk Dulacha Barako, Yulia Chervoniaschaya, Alistair M. Brown and Helen Kostyuk. (2007). "The anti-money laundering activities of the central banks of Australia and Ukranine". Journal of mpney laundering control, vol, 10, No, 1.
4. Natalya Subbotina, (2009). Challenges that Russian banks face implementing the AMI regulatios, Journal of money laundering control, vol, 12, No, 1.
5. Sanusi Mahmood Mohamed, (2008). Money laundering with particular reference to the banking deposit transactions. An Islamic perspective< Journal of money laundering control, vol, 11, No, 3.
6. Vaithilingam, S. and Nair M. (2007). Factors effecting money laundering control, vol. 40, No. 3.
7. Johanson, Jackie, Desmond lim, Yc. (2002). Money laundering has the financial action task face made a difference, Journal of financial cnime.
8. J.D. Agarawal, A. (2005). International money laundering in the banking sector, finance India, vol, 18, issue 2.
9. Wasseman, Miriam, (2002). Dirty money, Regional Review- Federal Reserve bank of Boston.